مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

أثر سياسات الفيدرالي الأمريكي على السيادة الاقتصادية العراقية

د. حميد نعمة الصالحي

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

المقدمة:

يعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على عوائد تصدير النفط التي تتم بالدولار الأمريكي نتيجة ارتباط تجارة النفط العالمية بهذه العملة، ومنذ عام 2003 شهدت إدارة العوائد النفطية العراقية تحولاً كبيراً، فقد تحولت من نظام خاضع للرقابة الدولية إلى نظام مالي جديد ارتبط بالمؤسسات المالية الدولية، ولاسيما النظام المالي الأمريكي، وهو ما أدّى إلى إنشاء ترتيبات جديدة لإدارة الإيرادات النفطية تمثلت بإنشاء صندوق تنمية العراق، وإيداع العوائد النفطية بالدولار ضمن الحسابات العراقية في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مع تولي البنك المركزي العراقي مهمة إدارة الاحتياطيات الأجنبية وتنظيم عملية توفير الدولار للسوق المحلية عبر نافذة بيع العملة والتحويلات الخارجية.

لذا تحاول هذه الورقة البحث في طبيعة العلاقة بين إدارة الدولار العراقي والنظام المالي الأمريكي، من خلال توضيح آلية انتقال عوائد النفط، ودور المؤسسات العراقية في إدارة العملة الأجنبية، فضلاً عن تحليل المزايا والتحديات التي يفرضها هذا الارتباط على السيادة الاقتصادية العراقية.

المبحث الأول: تاريخ العلاقة المالية بين العراق وأمريكا

لم تكن العلاقة المالية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية قبل عام2003 متوازنة، ثم تحولت بعد عام2003 إلى مسار آخر، لذا سيتم تناول المبحث وفق النقاط الآتية:

أولاً إدارة العوائد النفطية العراقية:

كانت العلاقة الاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية قبل عام 2003 قائمة على إدارة غير مباشرة لعوائد النفط العراقية، كما أن العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن أدّت إلى تقييد قدرته على إدارة موارده

المالية والتجارية بصورة مستقلة، كما خضعت عوائد العراق النفطية لرقابة دولية ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء[1].

أمّا بعد عام2003 وسقوط النظام البائد فقد حدث تحول جذري في طبيعة العلاقة المالية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، فقد انتقلت إدارة الموارد المالية العراقية إلى نظام جديد متمثل بإنشاء صندوق تنمية العراق بقرار من مجلس الأمن لحماية العوائد النفطية العراقية من الديون والتعويضات الخارجية، بهدف جمع عوائد النفط العراقية وحمايتها من المتطلبات القانونية الخارجية، وقد خُصص جزءٌ من إيرادات العراق -بنسبة 5% من مجمل الصادرات النفطية والغازية- لتعويض الكويت عن أضرار غزو عام 1990، وهو ما استمر حتى عام 2022 حين أكمل العراق سداد تعويضاته التي بلغت نحو 52.4 مليار دولار، وبموجب هذا النظام فإن عوائد تصدير النفط العراقي تودع في حسابات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك، وبعدها يقوم البنك المركزي العراقي بإدارة هذه الأموال واستخدامها لتمويل الموازنة العامة والاستيرادات والحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي[2].

لقد كان الهدف من إنشاء صندوق تنمية العراق لعام 2003[3]:

1. حماية الإيرادات النفطية العراقية: عانى العراق من تركات النظام البائد فتحمل ديون ودعاوى قانونية، لذا تم وضع الأموال ضمن حساب خاص لحمايتها.
2. نصت الترتيبات الدولية على أن يكون استعمال أموال العراق لتمويل الاحتياجات الأساسية، إعادة الإعمار ودعم موازنة العراق.

1. إياد خلف العنبر و أكرم نعمة الجياشي وهند عدنان، برامج اتفاقيات صندوق النقد والبنك الدوليين في العراق بعد عام2003، مجلة الكوفة، العدد58، 2020، ص173.

2. أحمد الدباغ، لماذا لايزال الفيدرالي الأمريكي يتحكم بالأموال العراقية؟ الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

3. Hamed Alamlah, The Role of Oil Industry in the Iraqi Economy Form 2005-2020 / Analysis Study, Vol. 12 No. 3 (2022): Journal Of Petroleum Research And Studies.

3. كان لإنشاء الصندوق غاية لفرض درجة من الرقابة والشفافية.

ثانياً: دور الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي:

يُعدُّ ملف الأموال العراقية المودعة في حسابات البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي واحداً من أكثر الملفات المالية تعقيداً في تاريخ العراق المالي، مع انتهاء عمل صندوق تنمية العراق الأصلي في عام 2010، انتقلت إدارة أموال النفط إلى آلية جديدة تمثلت بالحسابات المصرفية الحالية إذ فتحت الحكومة العراقية حساباً بديلاً في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك يُعرف باسم (IRAQ2) إذ تودع جميع إيرادات مبيعات النفط العراقي في هذا الحساب، ثم تنقل خلال 24 ساعة إلى حساب البنك المركزي العراقي (IRAQ1) لتجنب المطالبات الدولية أو الحجز عليها، حيث تصنف الأموال المودعة فيه على أنها أموال سيادية تابعة لبنك مركزي، أما الآلية الأخرى فهي إلزامية الإيداع: بما أن العراق يسعر نفطه بالدولار، فهو ملزم بإيداع عوائده في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، كما تعد مذكرة التفاهم آليةَ تعاملٍ أخرى وذلك لضمان استمرار تدفق أموال النفط وحمايتها، إذ وقعت مذكرة تفاهم في 2 حزيران 2014 بين بنك الاحتياطي الفيدرالي ووزارة المالية العراقية لتنظيم العمل في حساب IRAQ2 ، وهي الاتفاقية التي لا تزال تمثل الأساس القانوني لإيداع الأموال العراقية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه يمكن القول إنه نظراً لانتهاء الحماية الدولية التي كانت توفرها الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع، يعتمد العراق الآن على حصانة سيادية يجددها الرئيس الأمريكي سنوياً للأموال المودعة في البنك الفيدرالي، بشرط أن تكون أموالاً سيادية وليست ناتجة عن أنشطة تجارية، تهدف هذه الحصانة السنوية إلى حماية أموال العراق من الدائنين السابقين، حيث لا تزال هناك ديون عالقة تقدر بحوالي 40 مليار دولار غير مسواة، مستحقة لدول

داخل نادي باريس[4*] وخارجه، كما أن هناك تخوفاً من وجود دائنين غير معروفين قد يحركون دعاوى قضائية بمجرد انتهاء الحصانة السيادية[5].

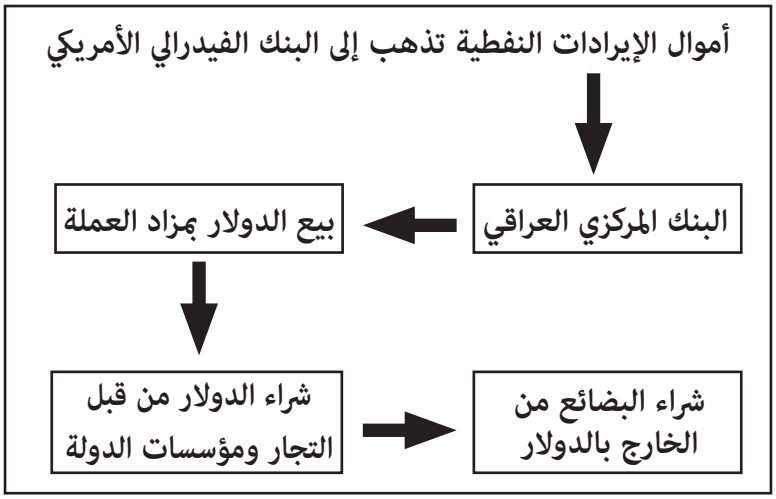

شكل يوضح حركة الأموال العراقية [6]

4.(*) نادي باريس: في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) 2004، اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية وأعضاء آخرون في نادي باريس على برنامج لتخفيف ديون العراق ينص على تخفيض ديون العراق على ثلاث مراحل بنسبة 80% من ديون العراق الخارجية أثناء انعقاد اجتماع نادي باريس للنظر في ديون العراق، أفادت التقارير أن الولايات المتحدة كانت تضغط من أجل خفض إجمالي ديون العراق المستحقة لأعضاء نادي باريس بنسبة 95%، في حين أراد الأوروبيون بقيادة فرنسا وروسيا، خفضاً بنسبة 50% فقط ووفقاً لأحد التقارير الصحفية، وافقت ألمانيا على دعم رقم تسوية يقضي بتخفيض بنسبة 80% وبالتالي ترجيح كفة المفاوضات نحو هذا الرقم. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تم إلغاء 29.7 مليار دولار من إجمالي 37.2 مليار دولار مستحقة لدائني نادي باريس وتمت إعادة جدولة 7.4 مليار دولار نحو تخفيف عبء الديون، و في 17 كانون الأول (ديسمبر) 2004، تنازلت الولايات المتحدة الأمريكية عن (4.1)مليار دولار (نصف أصل الدين من الديون المستحقة على العراق للولايات المتحدة.، و بما أن الولايات المتحدة تشطب الديون بصافي القيمة الحالية، وليس القيمة الاسمية، فإن المبلغ المطلوب كان أقل بكثير من مبلغ 4.1 مليار دولار. تم تحديد القيمة السوقية العادلة لديون العراق بمبلغ 360 مليون دولار من قبل وزارة الخزانة الأمريكية وتم تخصيصها في إعادة تخصيص الموارد المالية للعراق التي وافق عليها الكونجرس في 29 سبتمبر 2004، إلا أن الكويت رفضت أي تخفيف للديون على العراق، غدير عبد الرسول، الأداء الدبلوماسي العراقي في إخراج العراق من الفصل السابع وتخفيف الديون على العراق، بحث منشور في ندوة الدبلوماسية العراقية، مجلة المستنصرية.

5. بسام رعد، ملف الأموال العراقية في البنك الفيدرالي الأمريكي: من الاحتلال إلى الحصانة المؤقتة، صحيفة العالم العربي على الموقع الإلكتروني: www.al-aalem.com

6. الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على المصدر بلال الخليفة، الهيمنة الأمريكية على المالية العراقية.. دور البنك الفيدرالي الأمريكي، العربية draw على الموقع الإلكتروني: www.drawmedia.net

ومنذ ذلك الوقت وإلى اليوم تذهب الإيرادات النفطية بعد بيع العراق للنفط إلى البنك الفيدرالي الأمريكي، وتحول بعد ذلك إلى حساب البنك المركزي العراقي بعد إرسال طلب من وزارة المالية العراقية الذي يوضح أين سيتم صرف تلك الأموال وحيث يتم تدقيق تلك الطلبات من قبل الفيدرالي وهذه العملية تستغرق بحدود 20 يوم، تنقل تلك الأموال إلى البنك المركزي العراقي في بغداد بطائرات محملة بتلك الأموال،إذ تحمل كل طائرة مبلغ نصف مليار دولار، الأمر الذي تترتب عليه أجور نقل وحماية وتأمين تدفع من الخزينة العراقية.[7].

المبحث الثاني: آلية انتقال عوائد النفط العراقية بالدولار

تعد آلية انتقال العوائد من أهم جوانب العلاقة بين الاقتصاد العراقي والنظام المالي لاسيما وأن العراق يعتمد بشكل أساس على النفط كمصدر أساس للعملة الأجنبية، لذا سيتم تناول المبحث على وفق النقاط الاتية:

أولاً: صادرات النفط ودور شركة سومو (somo)

تعد شركة سومو كياناً حكومياً وهي الذراع التسويقي الحصري لوزارة النفط العراقية، إذ تدير صادرات العراق النفطية، ووفقاً لقانون الشركات العامة رقم 22 لعام 1997 واستناداً إلى الصلاحيات المخولة لشركة تسويق النفط وفقاً للنظام الداخلي، تهدف الشركة إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال القطاع النفطي من خلال تسويق النفط الخام والمشتقات النفطية والغاز خارج العراق بما يحقق تعظيم الموارد المالية والاقتصادية للبلد، وعليه فإن شركة تسويق النفط هي الشركة الوحيدة المخولة رسمياً بتسويق النفط الخام والغاز إلى الأسواق العالمية والمحلية وتسويق المنتجات النفطية الفائضة عن الحاجة إلى الأسواق العالمية واستيراد المنتجات النفطية لتجاوز أيِّ نقص

7. بسام رعد، ملف الأموال العراقية في البنك الفيدرالي الأمريكي: من الاحتلال إلى الحصانة المؤقتة، صحيفة العالم العربي على الموقع الإلكتروني: www.al-aalem.com

محلي، كما أن سياسة شركة تسويق النفط تقتصر على التعامل حصرياً مع المستهلكين النهائيين (الشركات المالكة للمصافي) وذلك لتحقيق القيمة العادلة لمبيعات النفوط الخام العراقية وقد تم ترسيخ هذه السياسة على مرِّ السنين كنتيجة للخبرة الطويلة المتراكمة في التعامل مع الأسواق النفطية مع الأخذ بنظر الاعتبار متطلبات صناعة النفط الخام في العراق[8]، إن النفط العالمي يتم تسعيره بالدولار وإن طريقة الدفع بالدولار الأمريكي، و لا يتم استلام الأموال عادة نقداً داخل العراق بل يتم عبر النظام المصرفي الدولي، ثم تحول الأموال إلى الحسابات المخصصة للعراق ضمن النظام المالي الأمريكي، وبذلك فإن نفط العراق يتحول من مورد طبيعي إلى إيراد مالي بالدولار ثم يدخل دورة الإدارة النقدية للدولة[9].

ثانياً: دور البنك المركزي العراقي في إدارة الدولار

يتمثل الدور الأساسي للبنك المركزي العراقي في إدارة السياسة النقدية، والحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار وسلامة النظام المالي، وليس أن يكون قناةً دائمةً لتمويل النفقات العامة، وأن استخدام بعض الأدوات المالية والنقدية في ظروف استثنائية يتم بصورة منضبطة وبما تقتضيه متطلبات الاقتصاد الوطني، مع الحرص التام على عدم تحويل الضغوط المالية إلى توسع نقدي دائم أو ضغوط تضخمية تمس القوة الشرائية للمواطنين[10].

وعليه يقوم البنك المركزي بعدة أدوار منها **إدارة احتياطي العملة الأجنبية** إذ يحتفظ البنك المركزي باحتياطيات من الدولار بهدف دعم قيمة الدينار العراقي، وتمويل التجارة الخارجية ومواجهة الأزمات المالية.

8. شركة تسويق النفط، آلية العمل، على الموقع الإلكتروني: www.somooil.gov.iq
9. صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة مع العراق، واشنطن، 2025.
10. الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، بيان توضيحي صادر عن البنك، على الموقع الإلكتروني: www.cbi.iq

كما يعد نافذة لبيع العملة الأجنبية فبعد عام 2003 أنشأ البنك المركزي آلية بيع الدولار للمصارف، المعروفة بـ **نافذة بيع العملة**، بهدف: توفير الدولار للمستوردين، تقليل الفجوة بين السعر الرسمي والسوق، والحفاظ على استقرار سعر الصرف، لكن هذه الآلية تعرضت لانتقادات بسبب اتهامات تتعلق بتهريب العملة وسوء استخدام بعض التحويلات، أضف إلى ذلك أنَّ البنك المركزي يقوم بـ **تنظيم العلاقة مع المصارف العراقية** إذ يقوم بمراقبة عمليات التحويل الخارجي والتأكد من أن استخدام الدولار يتم لأغراض اقتصادية مشروعة مثل الاستيراد والتجارة[11].

المبحث الثالث: نافذة بيع العملات والتحويلات الخارجية

هي آلية أنشأها البنك المركزي العراقي بعد عام 2003 لبيع الدولار الأمريكي إلى المصارف العراقية بهدف توفير العملة الأجنبية في السوق وتمويل عمليات الاستيراد والتجارة الخارجية، وكذلك المساعدة في الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، وتتبع آلية معينة في هذا الجانب، إلا إنها تواجه تحديات في الوقت نفسه، وهو ما سيتم تناوله على النحو التالي:

أولاً: أهداف نافذة بيع العملة

بدأ البنك المركزي العراقي في 4 تشرين الأول 2003، وبتوجيه من سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة بالعمل بـ نافذة بيع العملة الأجنبية، أو ما كان يسمى آنذاك (بمزاد العملة) كأداة غير مباشرة، وذلك وفقاً لقانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004 المعدل، إذ نص في القسم الأول منه على إنشاء بنك مركزي عراقي آمنٍ ومستقلٍ وذلك لتحقيق استقرار الأسعار في البلاد والمحافظة على ثباتها، والعمل على إيجاد نظام مالي يعتمد على السوق وعلى المنافسة ويكون مستقراً، فضلاً عن العمل على تعزيز التنمية المستدامة والرفاهية

11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، على الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

في العراق، فيما نص القسم السادس منه على إجازة البنك المركزي بالقيام بعملية السوق المفتوح مع المصارف التجارية المرخصة عبر شراء الأوراق المالية والنقد الأجنبي[12].

لذلك فإن نافذة بيع العملة التي يديرها البنك المركزي العراقي تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والنقدية، أهمها: الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي من خلال توفير الدولار في السوق لتقليل التقلبات الكبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق، كذلك توفير الدولار لتمويل التجارة الخارجية إذ تساعد المصارف على الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد السلع والخدمات من الخارج، ناهيك عن إدارة السيولة بالدولار داخل الاقتصاد العراقي عبر تنظيم عملية بيع الدولار ومراقبة حركة العملة الأجنبية داخل النظام المصرفي، والعمل على دعم السياسة النقدية للبنك المركزي باستخدام بيع وشراء العملة كأداة للتأثير في السوق والسيطرة على التضخم والحفاظ على الاستقرار المالي، فضلاً عن تعزيز الثقة بالنظام المصرفي من خلال توفير قناة رسمية للحصول على الدولار بدلاً من الاعتماد الكامل على السوق غير الرسمية، والحد من الفوضى في سوق الصرف عبر توحيد إجراءات بيع العملة وربط التحويلات الخارجية بالمصارف الرسمية[13].

ثانياً: آلية توفير الدولار للسوق العراقية

يوفر البنك المركزي العراقي الدولار للسوق عبر "المنصة الإلكترونية" للتحويلات الخارجية بالسعر الرسمي للتجار، ومنافذ بيع الدولار النقدي للمسافرين، إلى جانب تفعيل بطاقات الدفع الإلكتروني بالعملة الأجنبية، كما يتم توفيره لتغطية الاحتياجات

12. علي عبد الرحيم، نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق بين الاستجابة والضرورة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص7.

13. سرود هوشيار، مبيعات نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي للمدة(2020-2025)، مجلس النواب، دائرة البحوث والدراسات النيابية، ص502.

العلاجية، الدراسية، والتجارية وفقاً لضوابط البنك المركزي العراقي[14].

وعليه فإن آلية توفير الدولار تتم وفق آلية محددة تتمثل بتجميع الدولار من عوائد النفط بعد تصديره، وبيعه للمصارف وفق ضوابط، وتمويل الاستيرادات والسعي للحفاظ على سعر صرف الدينار، والعمل على مراقبة التحويلات الخارجية، إذ تمثل هذه الآلية حلقة الربط بين عوائد النفط والنظام الاقتصادي.

ثالثاً: التحديات التي تواجه نافذة بيع الدولار

تواجه نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي تحديات عدة أبرزها:

1. الاحتيال والفواتير الوهمية: متمثلة بقيام بعض المصارف بتقديم فواتير استيراد مزورة أو مبالغ فيها، إذ استخدمت هذه الفواتير لتهريب الدولار مما أدّى إلى إيقاف العشرات من شركات الصرافة والمصارف عن المزاد، وهذا ما أظهرته تقارير رسمية ودولية صادرة عن ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة.
2. تأثيرات مباشرة على المركز المالي للمصارف: أدّى الاعتماد المفرط على نافذة العملة إلى تعاظم المخاطر التشغيلية والمالية، فقد أضحت مراكز المصارف المالية غير مستقرة وقابلة للتذبذب تبعاً لحجم مبيعات البنك المركزي من الدولار، فعند حدوث تغييرات تنظيمية أو سياسية تقيد بيع الدولار، تتعرض المصارف إلى أزمات سيولة، ما يضعف مركزها المالي ويهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين[15].

14. الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، مصدر سبق ذكره.

15. وليد الحيالي، نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق: إشكالياتها وأثرها على النظام المصرفي والمركز المالي للمصارف، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.sahat-altahreer.com

رابعاً: أثر الارتباط بالنظام المالي الأمريكي على السيادة الاقتصادية العراقية

تتمتع كل دولة بسيادة اقتصادية وهي قدرة الدولة على التحكم بمواردها وقراراتها الاقتصادية والمالية، وفي حالة العراق فإن ارتباط سيادته النقدية بالدولار أثَّر على السيادة الوطنية، إذ إن اعتماد الاقتصاد العراقي على الدولار يجعل السياسة النقدية مرتبطة بشكل كبير بالعملة الأمريكية، كما أن أي قيود أو إجراءات رقابية تؤثر على حركة الأموال لأن التحويلات بالدولار تمر عبر النظام المالي العالمي، كما أن استمرار الاعتماد على النفط والدولار يقلل من فرص بناء اقتصاد متنوع يقوم على مصادر دخل متنوعة[16].

ولأن النفط هو أهم مصادر دخل العراق، حيث يشكل نحو 90% من ميزانية الدولة، فإن هذا الوضع يمنح واشنطن نفوذاً كبيراً على استقرار البلاد الاقتصادي والسياسي، وعندما طلبت الحكومة العراقية من القوات الأمريكية الخروج من البلاد عام 2020، هددت واشنطن بحرمان العراق من الوصول إلى عائداته من النفط في مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، مما دفع بغداد وقتها إلى التراجع، ولاتزال واشنطن تستخدم عائدات النفط العراقية ورقة ضغط على الحكومة العراقية في ملف الفصائل المسلحة، وعلى الرغم من أن الحكومة العراقية اكتسبت مزيداً من السيطرة على شؤونها المالية منذ السنوات الأولى للاحتلال الأمريكي، فإن استمرار هذه العلاقة بين البلدين على هذا النحو يسلط الضوء على النفوذ الأمريكي المستمر على المشهد الاقتصادي العراقي، حتى في الوقت الذي تسعى فيه البلاد إلى تأكيد سيادتها واستقلالها[17].

يرى خبراء أن العراق، على الرغم من انتهاء العديد من الأسباب القانونية التي فرضت هذا الترتيب المالي، لا يزال خاضعاً لمراقبة مالية مشددة من واشنطن، تختلف عن

16. Barry Eichengreen, Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System, Oxford University Press, 2011,p.23.

17. رويترز، هكذا تسيطر أمريكا على عائدات النفط العراقي، الجزيرة، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

الإجراءات المعتادة في النظام المصرفي الدولي، إذ إن العراق يواجه تشديدات غير مسبوقة في عمليات التدقيق المالي، وذلك بسبب المخاوف الأمريكية من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتهريب الدولار، لا سيما أن بغداد لم تكن ملتزمة بضوابط المراقبة المالية خلال السنوات الماضية، إن هذا التدقيق جاء بعد حدوث عمليات غسل الأموال، لاسيما «سرقة القرن» عام 2022 التي تم خلالها تهريب أكثر من 2.5 مليار دولار، 70% منها جرت عبر المصارف العراقية[18].

ولايزال العراق إلى لحظة كتابة هذه الورقة يشهد العديد من حالات عدم استقرار مالي بسبب انتشار ظاهرة الفساد وضعف الرقابة الداخلية وغياب معايير الشفافية والنزاهة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد العراقي بين مطرقة الفيدرالي الأمريكي ورهان الفساد الداخلي، نتيجة لذلك اتخذ البنك المركزي عدة إجراءات منها: التحول إلى المنصة الإلكترونية للتحويلات الخارجية، تشديد إجراءات الرقابة على الحوالات، ربط المصارف العراقية بالبنوك عبر المراسلة الخارجية، تعزيز الامتثال ومكافحة غسيل الأموال، استمرار توفير الدولار بالسعر الرسمي.

18. أحمد الدباغ ، مصدر سبق ذكره.

الخاتمة:

يتضح من خلال الدراسة أن العلاقة بين العراق والنظام المالي الأمريكي تمثل حالة مركبة تجمع بين الحاجة الاقتصادية والاعتبارات السيادية؛ فاعتماد العراق على الدولار في عوائد النفط والتجارة الخارجية وفر له مزايا مهمة تتعلق بالاستقرار المالي، وحماية الإيرادات النفطية، والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي، في المقابل، أدّى الاعتماد الكبير على الدولار وارتباط حركة الأموال العراقية بالنظام المالي الدولي إلى ظهور تحديات تتعلق بقدرة العراق على تحقيق استقلال مالي أكبر، خصوصاً مع استمرار الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات وضعف تنوع الاقتصاد الوطني.

وعليه، فإن تعزيز السيادة الاقتصادية العراقية لا يرتبط فقط بتقليل الاعتماد على الدولار، بل يتطلب تطوير القطاع المصرفي، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة كفاءة إدارة الموارد النفطية، بما يحقق توازناً بين الاستفادة من النظام المالي العالمي والمحافظة على استقلال القرار الاقتصادي العراقي.

المصادر:

1. إياد خلف العنبر و أكرم نعمة الجياشي وهند عدنان، برامج اتفاقيات صندوق النقد والبنك الدوليين في العراق بعد عام2003، مجلة الكوفة، العدد58، 2020.
2. أحمد الدباغ، لماذا لايزال الفيدرالي الأمريكي يتحكم بالأموال العراقية؟ الجزيرة نت، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net
3. Hamed Alamlah, The Role of Oil Industry in the Iraqi Economy Form 2005-2020 / Analysis Study, Vol. 12 No. 3 (2022): Journal Of Petroleum Research And Studies.
4. غدير عبد الرسول، الأداء الدبلوماسي العراقي في إخراج العراق من الفصل السابع وتخفيف الديون على العراق، بحث منشور في ندوة الدبلوماسية العراقية، مجلة المستنصرية2023.
5. بسام رعد، ملف الأموال العراقية في البنك الفيدرالي الأمريكي: من الاحتلال إلى الحصانة المؤقتة، صحيفة العالم العربي على الموقع الإلكتروني: www.al-aalem.com
6. شركة تسويق النفط، آلية العمل، على الموقع الإلكتروني: www.somooil.gov.iq
7. صندوق النقد الدولي، تقرير مشاورات المادة الرابعة مع العراق، واشنطن، 2025.
8. الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي، بيان توضيحي صادر عن البنك، على الموقع الإلكتروني: www.cbi.iq
9. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، على الموقع الإلكتروني: https://www.amf.org.ae

10. علي عبد الرحيم، نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق بين الاستجابة والضرورة، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023.

11. سرود هوشيار، مبيعات نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي للمدة(2020-2025)، مجلس النواب، دائرة البحوث والدراسات النيابية.

12. وليد الحيالي، نافذة بيع العملة الأجنبية في العراق: إشكالياتها وأثرها على النظام المصرفي والمركز المالي للمصارف، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.sahat-altahreer.com

13. Barry Eichengreen, Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System, Oxford University Press, 2011.

14. رويترز، هكذا تسيطر أمريكا على عائدات النفط العراقي، الجزيرة، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net

هوية البحث

- **الباحث:** د. حميد نعمة الصالحي - كلية الإمام الكاظم(ع) قسم العلوم السياسية
- **الموضوع:** أثر سياسات الفيدرالي الأمريكي على السيادة الاقتصادية العراقية
- **تأريخ النشر:** تموز - يوليو 2026

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org